

إصلاحات سوق العمل وقوانينه تسهل انتقال «العربية» إلى الرياض

الرياض - أعلن الكاتب الصحافي السعودي واحد مؤسسي قناة «العربية» عبدالرحمن الراشد، انتقال القناة قريباً إلى الرياض بعد التطور الاجتماعي والثقافي الذي تشهده السعودية.

وقال الراشد في حوار مع «يودكاست فنان» الذي تبثه إذاعة «ثمانية» السعودية الأربعة، إن التطورات الأخيرة في السعودية ستتيح للعاملين غير السعوديين حرية التنقل والحركة والمعيشة، كما إن إصلاحات سوق العمل وقوانينه ستسهل للقناة استخدام الموظفين من الخارج.

وتبث «قناة العربية» الإخبارية من دبي في الإمارات حالياً وهي جزء من مجموعة «أم.بي.سي» الإعلامية السعودية، وتأسست عام 2003 تزامناً مع الغزو الأميركي للعراق، وتهتم بالإخبار السياسية والرياضية والاقتصادية، وتضم القناة إعلاميين عرباً وسعوديين وغربيين.

وأوضح الراشد أن «القناة مملوكة للسعودية، لكنها تأسست كقناة عربية»، ورأى أنه لا ينبغي أن يزيد عدد الموظفين السعوديين عن 15 في المئة، مؤكداً في ذات الوقت أن نسبتهم أعلى من ذلك.

وأشار إلى أن جميع السعوديين العاملين في القناة تم اختيارهم بناءً على قدراتهم وكفاءتهم العلمية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الموظفين من جنسيات أخرى.

وشهد قطاع الإعلام السعودي نهضة جديدة تستعيد من خلالها المملكة إعلامها بحيث يتركز النشر والبت داخل حدود البلاد.

وجرى الحديث مؤخراً عن استعداد مجموعة «أم.بي.سي» لنقل الكثير من أنشطتها إلى الرياض، وشروعها في بناء مقر رئيسي لها في الرياض.

وأعلن رئيس مجلس إدارة المجموعة وليد بن إبراهيم آل إبراهيم العام الماضي، أن الشبكة تسعى من خلال تأسيس مقرها الرئيسي الجديد في الرياض إلى مواكبة التطورات في المملكة، والاستفادة من البيئة الحاضنة المنفتحة والمتطورة والداعمة لقطاعي الإعلام والترفيه وصناعة المحتوى.

وتسعى الرياض إلى استعادة المؤسسات الإعلامية السعودية المهاجرة، واستهداف القنوات والصحف والإذاعات الدولية بوسائل التي تجري في العالم وتلك التي تشهدها السعودية على جميع الأصعدة.

ولفت الراشد إلى أن «قناة العربية» كانت جزءاً من المشروع النهوضي للمملكة، وأيدت فكرتها دول إقليمية أخرى.

وأكد على أنها «جاءت لمناهضة الفكر الإعلامي الذي تمثله قناة الجزيرة، وتقديم خطاب جديد يتماشى مع الحداثة، بعيداً عن خطابات الكراهية والانغلاق والتحفيز، وتفكيك العداء لمساعي التحديث في العالم العربي بحجج الاستعمارية وغيرها».

ويواجه القائمون على الإعلام السعودي مؤخراً تحدياً كبيراً، خصوصاً مع تزايد الهجمات والحملات الإلكترونية ضد المملكة العربية السعودية، وقيامها بعمليات عسكرية في اليمن، فضلاً عن اتهامها بقتل الصحفي جمال كراخ، وهو مواطن سعودي، في العراق.

وتعتبر السعودية من أكبر الأسواق العالمية لسناب شات، كما يسجل يوتيوب مشاهدات مرتفعة جداً، في وقت يتصاعد نمو سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذلك ينظر للمشروع على أنه سيشرع أبوابه لجميع المشاريع الطموحة والجادة والإبداعية.

ويشمل مشروع «المدينة الإعلامية» التي يقع مقرها في حي السفارات غرب الرياض، قطاعات في القناة والإعلام والتقنية تؤثر بشكل مباشر على الصناعة الإبداعية المستقبلية، كالنشر والبودكاست والإفلا ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلان الرقمي والتعليم الرقمي والواقع المعزز وتطوير المحتوى والتصوير والتصميم والأزياء والصحف والمجلات والإذاعات والحلقات التلفزيونية، وغيرها.

وكان وزير الثقافة السعودي ورئيس مجلس إدارة مشروع «المدينة الإعلامية»، الأمير بدر بن عبدالله بن فرحان أعلن عن توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجالات الثقافية والإعلامية والتقنية في مشروع «المدينة الإعلامية»، التي ستكون وجهة متميزة عالمياً ومتعددة اللغات، بالإضافة إلى كونها مركزاً إعلامياً وثقافياً وتقنياً رائداً في المنطقة.

وعقد اتفاقيات مع مجموعة «أم.بي.سي» الإعلامية، و«المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق»، لإنشاء مقرات جديدة لها في نطاق المشروع، كما وقع مذكرة تفاهم مع الصندوق الاستثماري لشركة علي كلاود التابعة لمجموعة علي بابا الصينية، لتأسيس مقر إقليمي فيها.

ومن المتوقع أن يساهم المشروع في الناتج المحلي، ويخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، حيث يتسع لأكثر من 1000 منشأة في التخصصات الإبداعية في التقنية والثقافة والإعلام.

ويعدّ المواطنون السعوديون من أكبر المستهلكين للمنصات الإعلامية الرقمية، إذ يشكل السعوديون وحدهم أكثر من 40 في المئة من مستخدمي تويتر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعتبر السعودية من أكبر الأسواق العالمية لسناب شات، كما يسجل يوتيوب مشاهدات مرتفعة جداً، في وقت يتصاعد نمو سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذلك ينظر للمشروع على أنه سيشرع أبوابه لجميع المشاريع الطموحة والجادة والإبداعية.



الرياض تستعيد إعلامها

الحكومة تمهد للتخلص من «ماسبيرو» مراهنة على الإعلام المصري الخاص

تقليص عدد قنوات البث الفضائي المحلية يمهد لإغلاقها



مصير العاملين في ماسبيرو على المحك

مع توجهات الدولة نحو بناء وعي المواطنين، وأن التوازن يكون مطلوباً بين إعلام الخدمة العامة والإعلام التجاري.

ويواجه العاملون في «ماسبيرو» أزمات عديدة جعلت من مهمة التطوير صعبة للغاية، لأن هناك عمالة زائدة تعتمد على أساليب عقيمة في تقديم محتويات إعلامية، وفشلت الإجراءات المتعاقبة في تحقيق تقدم يذكر في مسألة تقليص الخسائر، ولم يستعد ثقة الجمهور التي فقدها بتعتمده على حراك الشارع في وقت سابق.

وتحصل الهيئة الوطنية للإعلام على تمويل حكومي سنوي يبلغ 13 مليون دولار سنوياً، وهو مبلغ لا يكفي لصرف الرواتب وإنتاج البرامج ما سبب عجزاً في موازنة الإعلام الحكومي السنوية، ودائماً ما يشكو رئيس الهيئة حسين زين من أن وزارة المالية ترفض سد هذا العجز، وتمنح التلفزيون الرسمي مقابل الخدمات التي يقدمها بما يضاهاى المبلغ الذي كانت تقدمه في ثمانينات القرن الماضي.

وحذرت رئيسة لجنة الثقافة والإعلام بالبرلمان درية شرف الدين من انهيار إعلام الدولة خلال عامين إذا لم يتم إنهاء مشاكله التي وصلت لعدم صرف المعاشات، وشددت على ضرورة سداد وزارة المالية مقابل الخدمات الإعلامية للوزارات والهيئات الحكومية.

وأشار رئيس جمعية حماية المشاهدين حسن علي إلى أن الإعلام المصري يشقىه الحكومي والخاص، وسيبر بإستراتيجية غير واضحة، والخسائر تطلهمها، والرهان على الإعلام الخاص فقط لن يأتي بمرمود إيجابي لأن الأشخاص الذين يتحكمون في إدارته منذ سنوات ما زال أغلبهم يقيعون في مناصبهم مع تحريك البعض بين إدارة وأخرى.

وأشار في تصريح لـ «العرب» إلى أن أفكار إدارة الإعلام المصري واحدة منذ سنوات وهي تقوم على إنتاج محتويات ضخمة لدى الإعلام الخاص والتخلص من «ماسبيرو» بأقل خسارة ممكنة، ولن تتوقف عمليات الترتيق دون أن تكون هناك خطط تطوير شاملة، وما يساعد على ذلك أن عدداً كبيراً من كوادر التلفزيون الحكومي هرب إلى القنوات الخاصة.

ولفت إلى أن أبناء «ماسبيرو» أنفسهم ساهموا في إنجاح خطط الحكومة لأن الكفاءات الموجودة تركت المبني أو جرى تهيميشها مع سيطرة قيادات تسلمت إلى قطاعات مختلفة للتلفزيون عبر نوافذ خلفية منذ تسعينات القرن الماضي، ما أدى إلى ظهور ما يسمى بـ«تعبئة الشرائط»، أي ملء ساعات الإرسال بمحتوى رديء والخروج من المناسة.

لا يمثل عبئاً على الحكومة مقارنة بالميزانيات المصروفة على القنوات الحكومية، الخاصة، والإنتاج البرامجي تكلفته لا تمثل نسبة واحد في الألف من برامج الترفيه والتسلية على الفضائيات التابعة للشركة المحدد.

وبالرغم من نفي الهيئة الوطنية للإعلام، وهي الجهة المنوط بها الإشراف على التلفزيون الحكومي، بيع مبنى «ماسبيرو» العريق ضمن صفقة بيع وتطوير المنطقة المحيطة به، إلا أن ذلك لم يمنع انتشار توقعات داخل المبنى بنقل القنوات الإدارية إلى مبنى صغير بالعاصمة الإدارية الجديدة وتوجيه باقي القنوات للبث المحلي ثم إغلاقها.

وأفصح جمال الشاعر عن عدم ترحيب دوائر حكومية بأفكار الهيئة الوطنية للإعلام لإصلاح المبني، وأن اللجنة الاقتصادية التي تشكلت برئاسة وزير المالية الأسبق أحمد جلال وضمت خبراء اقتصاد مصريين ودوليين لم تجد الأذان الصاغية، وكان الحديث ينصب على تطوير المحتوى دون اصطحابه لخطة اقتصادية مكملة.

وتؤمّن قيادات حاولت تطوير «ماسبيرو» بأن هناك فجوة بين العاملين به وصناع القرار لأن هناك جهات روجت بان إصلاح التلفزيون الرسمي عملية لا أمل منها، والأفضل التخلص منه، وهذه الجهات تضم أصحاب مشاريع أخرى ولديهم رغبات في الاستفادة من صرف الحكومة المزيد من الأموال على القنوات الخاصة وإنتاج أعمال درامية وفنية من خلال شركات بعيدة عن «ماسبيرو».

ونهب هؤلاء للتأكيد على أن تعامل الحكومة مع الإعلام بمنطق المكسب والخسارة يقود لإنتاج محتويات تجارية تحقق أرباحاً ولا تتماشى

مع توجهات الدولة نحو بناء وعي المواطنين، وأن التوازن يكون مطلوباً بين إعلام الخدمة العامة والإعلام التجاري.

ويواجه العاملون في «ماسبيرو» أزمات عديدة جعلت من مهمة التطوير صعبة للغاية، لأن هناك عمالة زائدة تعتمد على أساليب عقيمة في تقديم محتويات إعلامية، وفشلت الإجراءات المتعاقبة في تحقيق تقدم يذكر في مسألة تقليص الخسائر، ولم يستعد ثقة الجمهور التي فقدها بتعتمده على حراك الشارع في وقت سابق.

وتحصل الهيئة الوطنية للإعلام على تمويل حكومي سنوي يبلغ 13 مليون دولار سنوياً، وهو مبلغ لا يكفي لصرف الرواتب وإنتاج البرامج ما سبب عجزاً في موازنة الإعلام الحكومي السنوية، ودائماً ما يشكو رئيس الهيئة حسين زين من أن وزارة المالية ترفض سد هذا العجز، وتمنح التلفزيون الرسمي مقابل الخدمات التي يقدمها بما يضاهاى المبلغ الذي كانت تقدمه في ثمانينات القرن الماضي.

وحذرت رئيسة لجنة الثقافة والإعلام بالبرلمان درية شرف الدين من انهيار إعلام الدولة خلال عامين إذا لم يتم إنهاء مشاكله التي وصلت لعدم صرف المعاشات، وشددت على ضرورة سداد وزارة المالية مقابل الخدمات الإعلامية للوزارات والهيئات الحكومية.

وأشار رئيس جمعية حماية المشاهدين حسن علي إلى أن الإعلام المصري يشقىه الحكومي والخاص، وسيبر بإستراتيجية غير واضحة، والخسائر تطلهمها، والرهان على الإعلام الخاص فقط لن يأتي بمرمود إيجابي لأن الأشخاص الذين يتحكمون في إدارته منذ سنوات ما زال أغلبهم يقيعون في مناصبهم مع تحريك البعض بين إدارة وأخرى.

وأشار في تصريح لـ «العرب» إلى أن أفكار إدارة الإعلام المصري واحدة منذ سنوات وهي تقوم على إنتاج محتويات ضخمة لدى الإعلام الخاص والتخلص من «ماسبيرو» بأقل خسارة ممكنة، ولن تتوقف عمليات الترتيق دون أن تكون هناك خطط تطوير شاملة، وما يساعد على ذلك أن عدداً كبيراً من كوادر التلفزيون الحكومي هرب إلى القنوات الخاصة.

ولفت إلى أن أبناء «ماسبيرو» أنفسهم ساهموا في إنجاح خطط الحكومة لأن الكفاءات الموجودة تركت المبني أو جرى تهيميشها مع سيطرة قيادات تسلمت إلى قطاعات مختلفة للتلفزيون عبر نوافذ خلفية منذ تسعينات القرن الماضي، ما أدى إلى ظهور ما يسمى بـ«تعبئة الشرائط»، أي ملء ساعات الإرسال بمحتوى رديء والخروج من المناسة.

وتزامن قرار البرلمان مع بدء أعمال هدم كراج «ماسبيرو» الملاصق للمبنى التاريخي ويخدم حوالي 29 ألف موظف بالمبنى ضمن خطط تطوير شاملة تشهدها المنطقة، في رسالة فهمها أبناء التلفزيون الحكومي على أنها مقدمة للاستغناء عنهم ونشئ بآجاء حقيقي نحو علق عدد من القنوات التي يعملون بها.

وقال وكيل الهيئة الوطنية للإعلام سابقاً جمال الشاعر إن هدم كراج خاص بإحدى البنائات يعني أن هناك «قرار إزالة أو إخلاء بحق المبني، ما يؤثر على سير العمل في مبني مكون من 26 طابقاً ويحتوي على ذاكرة الدولة السمعية والبصرية، ويؤكد على أن الحكومة ماضية في توجيهها نحو تقليص أدوار «ماسبيرو» وفقاً لخطة محكمة».

وأضاف في تصريحات لـ «العرب» أن الإزالة والموافقة على مقترحات إلغاء البث الفضائي للقنوات الإقليمية تسببتا في حالة من الغليان داخل الإعلام الحكومي، لأن إضعافه ليس مبرراً وإن لم يحقق مكاسب فهو

حيث مرت المناسبة في ذكراها السابعة والثمانين مصحوبة برشاء الإعلام الحكومي من قبل بعض الإذاعيين القدامى الذين تعاملوا مع المناسبة باعتبارها ذكرى تأبين وليس احتفاء، واكتفى المجلس الأعلى للإعلام بإصدار بيان مقتضب عدد فيه نجاحات الإذاعة في الماضي.

ووافق مجلس النواب على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

بدأت بؤادر التخلي عن الإعلام الحكومي في مصر مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام، فيما ينصب التركيز على الإعلام الخاص ودعم القنوات التي تملكها الشركة المتحدة التابعة لجهات حكومية.



أحمد جمال صحافي مصري

القاهرة - كشف تركيز الحكومة المصرية اهتمامها بالإعلام الخاص الذي تديره الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية التابعة لجهات رسمية عن نيته إنهاء حقبة إعلام الدولة القديم تزامناً مع توجهها نحو تقليص عدد قنوات البث الفضائي الموجهة في المحافظات (الأقاليم) المصرية والاكتفاء بالبث الأرضي.

ووافقت لجنة المقترحات بمجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

حيث مرت المناسبة في ذكراها السابعة والثمانين مصحوبة برشاء الإعلام الحكومي من قبل بعض الإذاعيين القدامى الذين تعاملوا مع المناسبة باعتبارها ذكرى تأبين وليس احتفاء، واكتفى المجلس الأعلى للإعلام بإصدار بيان مقتضب عدد فيه نجاحات الإذاعة في الماضي.

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

ووافق مجلس النواب الأحد على طلب تقدمت به النائبة شيماء حلاوة بشأن إيقاف البث الفضائي للقنوات الإقليمية التابعة لإذاعة والتلفزيون المعروف بـ«ماسبيرو» وعددها 6 قنوات، واكتفاء بالبث الأرضي لتوفير النفقات في ظل انخفاض معدلات مشاهدتها.

وأمام حالة الغضب التي أثارها البرلمان داخل الإعلام الحكومي أوضحت لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب الإثنين أنها ما زالت تناقش مقترحات تخص سياسة تشغيل القنوات للحصول على إنتاجية أفضل، واعتبرت أن «ذلك ليس له علاقة بحقوق العاملين فيها، والتي تعتبر خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه».

وحاولت اللجنة تهدئة ثورة العاملين بالمبنى بالتأكيد على أنها سوف تستمع إلى مقترحات التطوير، بما يشير إلى أن هناك إصراراً حكومياً بعدم استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة يفقد فيها التلفزيون الحكومي جزءاً جديداً من دعائم استمراره.

ويشير انتقال بث القنوات الفضائية إلى الأرضي إلى أنها لم تعد متاحة سوى لجمهور محدود للغاية لا يكاد يكون موجوداً أصلاً ما يحكم على هذه القنوات بالانغلاق لأنها سوف تنتهي إلى القول بأنها تخاطب نفسها وليس أمامها الحافز لإنتاج محتويات جيدة، في حين أن مبلغ مليون و400 ألف دولار الذي توفره القنوات لا يكفي لسداد رواتب العاملين في شهر واحد.

واعتبرت دوائر إعلامية توجه البرلمان خطوة جديدة نحو تخلي الحكومة عن إعلامها الرسمي، وإشارة مباشرة على أن دفة اهتماماتها باتت منصبة على القنوات التي تملكها الشركة المتحدة، وأنها غير راغبة في تخصيص ميزانيات منفصلة للقطاعين مع عزوف المواطنين عن مشاهدة وسائل الإعلام المحلية بوجه عام.

وجاء احتفال الإذاعة المصرية بذكرى تأسيسها نهاية مايو الماضي دون الزخم المصاحب له في كل عام،

البرنامج الصباحي للتلفزيون المصري يبث من غزة

غزة - بثت القناة الأولى للتلفزيون المصري الأربعاء، حلقة من برنامجها الصباحي، من قطاع غزة بجوار انقراض «برج هنادي» الذي تم تدميره خلال الحرب الأخيرة على غزة.

وجاء بث الحلقة التلفزيونية ضمن برنامج «صباح الخير يا مصر» الذي يعتبر الأشهر من بين البرامج التي تبث على القناة الأولى للتلفزيون المصري الحكومي ويقدمها الإعلاميان المصريان هدير أبو زيد ومحمد الشاذلي.

ورصد البرنامج الذي بث لمدة ثلاث ساعات متواصلة، بعض تفاصيل الحياة والأوضاع المعيشية الصعبة لأمالي غزة بعد انتهاء الحرب.

وكان الإعلاميان قد وصلوا إلى قطاع غزة في وقت سابق عبر معبر رفح البري. وتحديثاً ضمن الحلقة عن الجهود المصرية المساهمة في إزالة الركام من القطاع، وإعادة الإعمار بصورة عامة.

والجمعة، وصلت إلى قطاع غزة طواقم هندسية مصرية واليات ومعدات ثقيلة للمشاركة في إزالة ركام المباني التي دمرها الجيش الإسرائيلي.

وأعلنت السلطات المصرية، في الثامن عشر من مايو الماضي، تقديم 500 مليون دولار لصالح إعادة إعمار قطاع غزة، الذي شهد تدميراً بالغاً جراء الهجوم الإسرائيلي المتواصل

على مدى أحد عشر يوماً، حسب بيان للرئاسة المصرية.

ويأتي بث الحلقة بعد أيام قليلة من زيارة الوزير عباس كامل، رئيس المخابرات العامة المصرية، الموفد إلى قطاع غزة، حيث استكمل خلالها جولاته ومباحثاته، بلقاء الفصائل الفلسطينية وحركة حماس.

كما حمل كامل في جعبته العديد من الملفات الرئيسية، بداية من تثبيت الهدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وملف إعادة الإعمار فضلاً عن تبادل الأسرى بين الجانبين الإسرائيلي وحركة حماس، وإعادة اللحمة الفلسطينية بوساطة مصرية.